

توقعات بانطلاقات اخرى بعد العراق

التوسع في الانشطة الخارجية للبترول يعزز عائدات النقد الاجنبي

توقع الخبراء والعاملون بقطاع البترول ان تشهد الفترة القادمة منعطفا جديدا في القطاع نتيجة للتوسع في الانشطة الخارجية في العراق والذي أعلن عنه المهندس سامح فهمي وزير البترول خلال زيارته للعراق الشهر الماضي، حيث أكد الوزير على أن الفترة المقبلة ستشهد تكثيف التواجد البترولي المصري بالعراق خاصة أنه لمس خلال الزيارتين اللتين قام بهما للعراق في شهري أكتوبر ٢٠٠٨ ومايو ٢٠٠٩ إشادة وترحيب المسؤولين العراقيين باهتمام الرئيس مبارك بدعم ومساندة العراق وتأكيده على أهمية عودة الاستقرار له والمساهمة الإيجابية في إعادة إعمارها والتي تأتي انعكاساً لحرصه الدائم على دعم العمل العربي المشترك بصفة عامة والعلاقات المصرية - العراقية بصفة خاصة.

وأوضح التقرير الذي تلقاه وزير البترول من الوفد البترولي المصري عقب عودته للقاهرة والتي تعد الزيارة الثالثة للعراق لوفود مصرية علي أعلى مستوي من الهيئات وشركات قطاع البترول خلال العام الحالي أنه تم خلال الزيارة موافقة الجانب العراقي علي إقامة مركز لإدارة عمليات شركات البترول المصرية بمدينة البصرة العراقية التي تعتبر المركز الرئيسي لصناعة البترول العراقية وتساهم بنسبة ٨٠٪ من الإنتاج العراقي وتم تخصيص موقع الأرض التي ستخصص لإقامة ورش تصنيع المعدات ومستودعات التخزين وأماكن إعاشة العمالة المصرية ومكاتب الشركات البترولية المصرية لتسهيل أنشطة أعمالها ومتابعة المناقصات الدولية التي تطرحها العراق في مختلف مجالات الصناعة البترولية .. وأشار التقرير إلي أن المسؤولين العراقيين أكدوا أن مصر هي أول بلد عربي يتواجد في البصرة في المجال البترولي. كما تم الاتفاق علي وجود مقر يضم مكاتب تمثيل للشركات البترولية المصرية بمدينة بغداد لتسهيل أعمالها ومتابعة أنشطتها بالعراق.

وقال التقرير إن الوفد المصري أجرى مباحثات مع قيادات وزارة النفط العراقية تم خلالها تحديد المجالات الرئيسية التي ستشملها برامج العمل التنفيذية والمتمثلة في مشاركة الشركات المصرية في تنفيذ المشروعات البترولية لإعادة تأهيل البنية الأساسية التي تتضمن مشروعات زيادة إنتاج البترول العراقي ومستودعات تخزين البترول الخام والمنتجات البترولية وإصلاح وصيانة المنشآت البترولية ومعامل التكرير وإنشاء وصيانة وفحص أنابيب البترول والغاز وفي مجال الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات والتصميمات الهندسية ووضع الآليات لتقديم الدعم والاستشارات الفنية في المشروعات البترولية.

بالإضافة إلي مشاركة الشركات البترولية المصرية المتخصصة في الزيادات العالمية التي سيطرحها العراق في العام الجديد للبحث عن البترول والغاز في عدد من المواقع الاستكشافية بالعراق والمشاركة في زيادات تطوير الحقول القائمة وفي مناقصات إنشاء وحدات معامل التكرير وإنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي والنقل والتوزيع وتصنيع وتسويق المعدات المستخدمة في صناعة البترول والغاز.

وأكد التقرير أنه تم الاتفاق علي دراسة تكوين شركة عراقية - مصرية مشتركة في مجال حفر الآبار البترولية تتضمن عدداً من الحفارات المصرية والعراقية تشارك في برامج حفر الآبار العراقية التي تقدر بحوالي ٨٠٠٠ بئر وذلك في إطار السياسة العراقية الرامية لزيادة إنتاج البترول والغاز.

وقال مصدر مسئول بالهيئة العامة للبترول ان التوجه الذي تبناه وزارة البترول في التوسع الاقليمي للاستثمارات خارج البلاد هو فرصة لزيادة الاستثمارات للشركات العاملة في مصر والاستفادة من الخبرات المصرية في دعم نشاط البترول . فضلا عن أن ارتفاع أنشطة التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في المنطقة العربية سيساهم في زيادة النشاط التصديري لشركات الخدمات البترولية.

واضاف ان التوسع الاقليمي سيعمل على التوسع في نشاط الحفر والذي سيؤدي بدوره الى اكتشافات مهمة . خاصة وان العراق من الدول الغنية بالنزيت الخام والذي يعتبر من أجود أنواع الزيت في العالم الامر الذي سيؤدي الى استقرار اسعار البترول في ظل الزيادة التي طرأت مؤخرا بعد الانخفاض الحاد منذ اندلاع الازمة المالية العالمية في العام الماضي.



واشار المصدر الى ان التوسع في الاستثمارات سيحرك الماء الراكد في قطاعات كثيرة لتجاوز الازمة المالية العالمية . فضلا عن توفير فرص عمل كثيرة نتيجة لذلك التوسع حيث ان مردود التوسع في الاستثمارات الخارجية لن يكون على قطاع البترول فقط بل سيمتد ليتضح أثره على الاقتصاد المصري ككل.

واوضح المصدر ان الفرصة سانحة الآن للتوسع في عمليات الحفر خارج البلاد نتيجة لانخفاض اسعار الحفارات والتي كانت تشكل عائق نتيجة لارتفاع ايجاراتها اليومية حيث كان يصل معدل ايجار الحفار الواحد ١٨٠ الف دولار يوميا فيما يبلغ الآن نحو ٦٥ الف دولار الامر الذي يؤدي الى فتح شهية المستثمرين الى فتح مجالات كثيرة في العراق لتحقيق عوائد مادية مجزية. و اشار المصدر الى ان الوزارة تعتزم ان تكون العراق نقطة انطلاق لزيادة التوسع الاقليمي للاستثمارات الخارجية فضلا عن مشاركة مصر في خط غاز نابوكو وخط الغاز العربي مما يعطي الفرصة لمصر للتوسع في دول اخرى.

من جانبه أكد خبير بترولي ان مصر من اكثر الدول المؤهلة للتوسع الاقليمي في الاستثمار في العارق وغيرها نظرا لوجود عوامل مشتركة بين البلدين اولها عامل اللغة والديانة فضلا عن وجود موانئ للتصدير في مصر مما يسهل عملية نقل المنتجات البترولية عبر تلك الموانئ بسهولة للدول الخارجية والذي سيحول مصر الى مركز لتصدير الطاقة للعالم وهو ما أكده المهندس سامح فهمي في تصريحات سابقة له.

وقال الخبير البترولي ان استراتيجية قطاع البترول تهدف الى تعظيم الصادرات البترولية عبر الموانئ المصرية وعلى رأسها ميناء الحمرا بالبحر المتوسط والذي يتم تجهيزه ليصبح مركز رئيس لتصدير المنتجات البترولية والتي تهدف الى زيادة العائدات من النقد الاجنبي.

واضاف ان التوسع في الانشطة الخارجية يعمل على تاحة فرص عمل جديدة للكوادر الفنية المؤهلة واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بالشركات، خاصة في مجال التصميمات الهندسية والإنشاءات والتكيبات والصيانة والخدمات للمشروعات البترولية وذلك بعد أن أثبتت شركات مقاولات البترول المصرية كفاءتها في تنفيذ مجموعة من المشروعات البترولية و فوزها بمناقصات عالمية طرحتها كبرى الدول المنتجة للبترول خاصة الأعضاء في منظمة أوبك وبلغ عددها ٤٥٥ مشروعات بإجمالي قيمة تعاقدات نحو ٣,٥ مليار دولار منها نحو ٣,٥ مليار دولار في العامين الأخيرين.

يذكر أن شركة بتروجت تجري حاليا تنفيذ ٦ مشروعات جديدة من خلال مناقصات عالمية بعد منافسة قوية مع كبرى الشركات العالمية علي الرغم من الازمة المالية العالمية.. وبلغ حجم أعمالها ٢,٥ مليار جنيه ومنها مشروع خطوط أنابيب حقل منيفا بالمنطقة الشرقية بالسعودية، ومشروع محطة خريز لمعالجة ٣٠ ألف برميل خام باليمن. وخط أنابيب هوبار مرمول هارويل بطول ١٦٠ كيلو مترا بسلطنة عمار، وخطوط أنابيب حقل المرك (٣ و٤) بالجزائر، وخطوط غاز GK ٤٨٣ بوصة بطول ٤٣٠ كيلو مترا بالجزائر، وخط ١٢ بوصة بطول ٥٥ كيلو مترا جنوب حاسي مسعود بالجزائر.